التكتلات الدولية وأهمية انضمام اليمن إلى التجمع الخليجي

تظل الأمنية أن يتمكن الفكر والسلوك والممارسة العربية من المضي وفق منطلقات حديثة ضمن محتوى مستوعب لإطار دولي واقعي تعبوي الإتجاهات التكتلية أسسته استنتاجات علمية ثبت نجاحها وجدواها عملياً أرست مبادئها التطبيقية منظومة استراتيجيات وسياسات وآليات جديدة فرضتها مفاهيم وممارسات تغييرية هدفها المشاركة المجتمعية في صنع القرار الدولي بمفهوم اقتصادي يغلب عليه طابع النفعية يضمن إحترام السياسي في جانبه الممارسي المحلي القطري ضمن إطار منظومة تجمعية أو إتحادية تجلت أهميتها ونفعيتها بوضوح في النافتا والآسيان والاتحاد الأوروبي..الخ

د/علي صالح الحجري ●

الواقع المستقبلي المتوقع محتواه التكويني مشمول بعناصر الفكر والفرد والآله والمكون لإطار من المدخلات المادية وغير المادية الموجهة لإعمال الفكر والمادة لتقريب أو تدوير المستطع الجديد بما يمكن من التطوير الإنتاجي وفق إطار زمني محدد تفرضه محددات العائد ضمن حقائق إقتصادية تظهر الجدوى منه سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، إنما يعني أن تلك الحقائق أصبحت تسمح لعنصري المشكلة الإقتصادية بالتأهل إلى مصاف جديدة من الواقع الحياتي المبني على أسس حديثة من المزج لعوامل الإنتاج تعكسها مصفوفة جديدة من بدائل وسائلية ومستوياتية حديثة تؤدي إلى نطاق إنتاجي أوسع وأكفاء لمفردات أوجبت تفعيلها نتائج تطورات العلوم وتطبيقات العلوم وأكدت جدواها عملياً آليات عملها في دول العالم الأول..

يمثل ذلك العائد خلاصة مجهود إقتصادي ضمن محتوى مسار تنموي يضم حتماً تفاعلات مجهودات إجتماعية وثقافية وسياسية مدمجة كمدخلات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في سياق جديد من التداخل مع معطيات مجتمعاتية حديثة تستند إلى العائد كمعيار يحدد انماط جديدة من التصنيف والتبويب للمجتمعات الحديثة وفق مدى معاصر من التفاوت المجتمعي داخل مكونات التكتل أو التجمع الحديث..

ولا شك أن المتطلبات التكوينية التقليدية للكيان الجديد بما يعني ذلك من معطيات وحيثيات إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية أضحت غير عملية ، أولاً لإنتهاء مشروعيتها العلمية وذلك لبروز بدائل نظرية أسستها صحة فرضيات علمية جديدة، وثانياً لإنتهاء مشروعيتها العملية وذلك تبعاً لتكلفتها العالية التي أوضحت عدم جدواها التجارب التجمعية أو التكتلية أو الاتحادية الحديثة ، ولظهور معايير بديلة أوجدتها معطيات مجتمعاتية حديثة فقط تحتم الحضور الجغرافي واللوجيستي وربما حد أدنى من التقارب الثقافي ولكن درجة عالية من الإرادة في التفعيل المجتمعي في مسار تحقيق إنجازات تنموية بمفهومها الشامل وفق أفق واسع من الهامش الإبداعي المجتمعي الناتج عن إفرازات واقع جديد من الفكر والأداء والإستنتاجات العلمية والعملية لعالم أصبح يبحث عن مكانته بين الفضائيات في مدارات حول الأرض في سياق تنافسي خارج المدار حول كيفية الحصول على الأفضل إقتصادياً بما يعنيه ذلك من مقدرة علمية عالية أهلت تلك المجتمعات ذات المكونات المجتمعية لتصبح متنافسة في فضاء الله الواسع..

وقياساً بما يمكن أن تكون إستفادات من تجارب سابقة، فإن ذلك يمكن أن يتم ضمن إفرازات أدبيات تلك التجارب بجانبيها النظري والممارسي لواقع سياسي وإقتصادي وإجتماعي وثقافي لنظام مجتمعي يتشكل من أعضاء لكلاً نسيجه من المعطيات والحيثيات والحقائق والتي بمجملها تتغلب على تحديات الإندماج النسيجي مؤدية إلى رفع درجة مرونتها التي ، بدورها ، تمكنها من التعاطي مع تحديات مفردات الأداء التنموي النهضوي الشامل، ولذلك فإن ذلك القياس لا بد أن يمثل عنصراً أساسياً في تشكيل المركب المجتمعي الجديد بكل تفاصيله التكوينية..

ورغم أنه من الصعب على العرب مجتمعين وفقاً لتاريخهم تلمس مفاهيم أو وقائع أو أحداث أو تجارب تقود إلى سياق مستقبلي مبهر بحجم النماذج التي أصبحت واقعاً نعيش التعامل معها، رغم ذلك فقد ظهرت تجربتان جديدتان طموحتان أدرك مبتدعوها أهميتهما في عالم اليوم متوخين تشجيعهما والأخذ بيدهما لإمكانية أن تكونا بذرتي بناء تاريخ جديد يؤهل ولو جزئياً الإسم العربي للدخول إلى واقع دولي حديث بل ويبقى أو يحمي الهوية العربية من تدهور أو تراجعات ذات نتائج غير محمودة على مفاهيم وسلوكيات أجيال مستقبلية، وتلك التجربتان هما مجلس التعاون الخليجي وتجمع صنعاء..

وهنا نتناول الأولى حيث أحسب إلا أن التجمع الخليجي أو ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي Gulf Cooperation Council أو ما يعرف إختصار «G CC» أصبح يدرك المردود المجتمعي الممكن حصاده والناتج عن تفاعل عدة متغيرات وخاصة تلك المتغيرات المرتبطة بمدى تأثيراتها من المنظور الديموغرافي أو الإقتصادي أو الإقتصادي الجيوبولوتيكي المتمثلة على سبيل المثال في الكثافة السكانية واتساع المساحة الجغرافية وحجم ونوعية العمالة ومستوى حداثة وكفائة الأداء الإداري والمالي ومستوى كفائة العمل المؤسساتي بما يعنيه من معايير مستخدمة وفق قنوات اتصال حديثة محددة لدى السرعة الاستيعابية الإجرائية الإدارية والمالية سواء على مستوى الأداء الجهازي الحكومي بتفرعاته الهرمية التفصيلية أو على مستوى الأداء الإجرائي الإداري والمالي للمؤسسات الإقتصادية عامة أو خاصة مصرفية أو إئتمانية، إنتاجية أو إستهلاكية ، إدخارية أو إستثمارية ...الخ.

ولا يمكن للمجلس إلا أن يكون مدركاً ، كما أدركها اليمن، لأهمية التكتلات في عالم أصبح لا يستوعب إلا اللغة العلمية خاصة الإقتصادية والخبرة والمهارة الإدارية في فهم الجدوى من المشروع الإقتصادي الذي يتحدد في نفس الوقت التصنيف الممكن له ضمن مفهوم المشروع العام أو الخاص بما يمكن له من نفعية عامة أو خاصة يتحدد على ضوئها عائدها المادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، أي أنه في عالم اليوم لم يعد للتشخيص المعتاد لما هو مشروع مجد وما هو غير مجدي لم يعد له مكان من حيث كونه يستبعد آلية عمل كيفية الإختيار بين البدائل المؤدية إلى الإستفادة من فرص عملية أوجدتها متابعات فكرية وسلوكية لمبدعين ساعين للتمكن من تحقيق مصالح خاصة في ظل بيئة تنافسية لعدد كبير ممن يسعون نحو تحقيق نجاح حياتية طموحة خاصة في ظل واقع دولي يوجب اتباع مسار يمثل سبيل نهضوي معاصر يعتمد على التكتل المجتمعاتي غير المتعارض مع أو لنقول المنسجم مع حتمية التمسك أو عدم تجاوز الحدود العقائدية والعرفية والقانونية المتبعة في تلك الثقافات..

ومن الجدير فهمه ضمن رحاب الثقافة الإقتصادية وليدة تدفقات لانهائية من تفسيرات وتبريرات النظرية الإقتصادية أن المستوى الإستهلاكي العالي الكم والكيف المنبثق من وجود تجمع بشري كبير يعد أهم مفردات المتطلبات الضرورية أو المفضلة لإقامة تكتل من التكتلات السياسية الإقتصادية في ظل إيحاءات أو إستشرافات توقعية تفرضها وفرة مفردات أو أبجديات علاقة إنسجامية بين معطيات وحيثيات واقعية وافرازاتها الاستراتيجية بمفهومها التكنوقراطي العملي المستوعب لتقديرات احتمالية عن المستويات النفعية الإقتصادية للتكتلات الحديثة، ولذلك فإن الدور الاقتصادي الهام لهذا المتغير يتمثل في ما ينتج عنه من تغيرات متتالية بدءاً بزيادة الناتج الكلي الذي يفسره زيادة الطلب الكلي وبالتالي إنخفاض مستوى ومعدلات البطالة، أي أنه وفي إطار النظرة من خلال ظاهرة الإنتاج الكبير ومزاياه تبرز حقائق تحتم تخفيض النفقات الإنتاجية وبالتالي في سياق متتالي تؤدي إلى إنخفاض مستويات ومعدلات التضخم ، والنتيجة هي الإستمرارية في الأداء النهضوي المؤدي إلى زيادات متتابعة ومتسارعة في المستويات المعيشية لجميع أفراد المكونات المجتمعية لذلك التجمع أو التكتل..

ارتفاع مستوى المعيشة بما يعنيه من تحسن في المستوى التعليمي والصحي والخدمي يؤدي إلى ظهور مجتمعات ذات أجيال تحمل مميزات إبداعية تؤهلها لأن تصبح أداة انطلاقات جديدة ينتج عنها تطور مجتمعي أكثر قدرة على الإبداع والمواجهة للصعاب والتحديات المستقبلية سواء إقتصادية أو سياسية أو ثقافية ، وهكذا تتمكن المجتمعات من الإستمرارية في السير في حلقات متجددة من النمو وليس حلقات مفرغة من الفقر..

كذلك فإن التجمع كثيف السكان ينتج عنه إمكانية توفر المقدرة على إيجاد أحد أهم أسس البناء التنموي المتمثل في الرفع من مستوى الإستثمار الذي يعد أساس النمو والتنمية، فكثافة السكان وخاصة في مجتمع أو مجتمعات تتميز بديناميكية إقتصادية عالية إنما تعني زيادة في مستوى ومعدلات الإدخار المحلي الذي يعد أساس الزيادة في مستوى أو معدلات الإستثمار المؤدي ، بدوره إلى الزيادة في الطلب الكلي وبالتالي في الدخل القومي ومنه ينتج زيادة في مستويات الإستهلاك والإدخار ومن ثم الإستثمار .. وهكذا..

إن ولادة أجيال صحية وصحيحة الفكر والتفكير لا بد وأن تشكل نواة مهمة تلبي أهم الشروط المعاصرة لتأسيس قواعد التطور العلمي بمعنياه البحثي والتعليمي ينتج عنه مدى إبداعي تطوري واسع مبنى على أسس منهجية علمية سليمة تزيد من المقدرة المجتمعية من رفع المعدلات التنموية الشاملة..

وتأتي إفرازات التغييرات الدولية الجديدة ما بعد السبتمبرية لتطرح نموذجاً جديداً من التعامل الدولي وفق مفاهيم جديدة للعلاقات الدولية فرضتها حقائق حدثية غير متوقعة أحدثت بدورها ردود أفعال هائلة الوقع والحجم وشاملة الوعد والوعيد بالاكتساح والاجتثاث للمفهوم والسلوك العدائي غير الحواري المتبني للعنف كأساس مباشر للمواجهة وفق نمط من التفكير العقائدي التبريري للنمط العنفوي للصراع والموجهة باتجاه المجتمع الدولي قاطبة، وكنتيجة طبيعية للفعل حدثت إختراقات وفجوات في صميم المحتوى العام والأساسي في القانون الدولي إلى حد بعيد إستوعبها وتفهمها المجتمع الدولي رغم ما نتج عنها بالتالي من حتمية جديدة تغني بصياغة جديدة للعلاقات الدولية ضمن مفهوم وواقع ليس بعد مستوعباً في شكله ومكوناته وحجمه ومفردات منظومة عمله ومقدرته في صياغة معطيات دولية مستقبلية جديدة تحافظ على المستويات المتجددة للمنجزات النهضوية الشاملة والمستفيدة منها كافة أطياف الإنسانية..

ولا شك أن المؤشرات والمعالم لما يراد أن يكون عليه مستقبل المجتمعات إنما تعكس على الصعيد المحلي القطري أو الإقليمي ضرورة أولاً التحديث المؤسساتي السياسي والاقتصادي والثقافي وبما يتضمن من شفافية في المقارنة تفسر حجم ونوع ومستوى إمكانيات المجتمع في مواجهة مستويات وأحجام الصعاب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ..الخ، وثانيا إجتياز الخلافات السابقة وتقبل معطيات وحيثيات وحقائق تستوجب حفاوة الإستقبال للمفهوم والممارسة للظاهرة الإتحادية أو لنقول التقبل للعمل الإتحادي وفقاً لمنظومة حضارية من المبادئ والأسس المتميزة بالمرونة الممارسة تمكن من التشجيع على التفاعل الإقتصادي ضمن ديناميكية مجتمعية تؤسسها مستويات جديدة من هوامش حرية تضمن مستويات نفعية عالية، وثالثا التقبل الجاد الآخر الذي يشاركه في الموقع الجغرافي والعقيدة والتاريخ واللغة والعادات والتقاليد دون السماح لمعيار المستوى المعيشي لأن يمثل معياراً تحيزاً يفرز مفاهيماً غير محببة تصبح عقبة أمام تكتل أضحى ضرورة حتمية تفرضه ظروف محلية وإقليمية ودولية..

ويبدو أن السبق الاستيعابي للمجتمعات الخليجية لما سبق من تشخيص وتحليل وإستقراء مختصر للواقع قد أدى ولو بمستويات لا زالت خجولة في حجمها وعمقها إلى ادخال اليمن في بعض الأنشطة والمؤسسات الاتحادية الخليجية ، إلا أنها تمثل بداية ينبغي الدفع باتجاه التثبيت الكامل ضمن المجلس ليتشكل بذلك نموذج جديد منطلق من واقع عربي عرف إلى الآن بقصوره الفكري والعملي الممارسي باتجاه فهم واستيعاب الواقع المستقبلي الجديد المحصن داخل تكتلات مجتمعاتية تعمل من أجل تطوير مكوناتها المجتمعاتية مؤدية بذلك إلى نتائج نفعية حتى على مستوى البشرية جمعاء..

في المقابل نجد حجم الإنجاز النهضوي اليمني سواء في جانبه السياسي أو الإقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي انما يمثل نقلة نوعية يجب أن نغري الآخر كما يجب النظر إليها بعين تقييمية محايدة تسقط أحكاماً مسبقة غرستها استنتاجات ساذجة المعنى مفتعلة مبررة بفارق المستوى المعيشي كمعيار حددته مفاهيم جاهلة للمعنى التغييري المجتمعي المفترض أن ينظر إليه من خلال الإنجاز المؤسساتي المبني بأسس علمية بشهادات منظمات دولية متخصصة تضع وزنا كبيرا لأي نجاح مجتمعي تظهر فيه المقدرة على التعاطي المرن مع أي جديد يفرض نفسه كإضافة تحديثية دون الإخلال بالتكوين المؤسساتي لأي جزئية مؤسساتية محل التركيب التحديثي ، وهو ما يعد نقيضا لحالات الإرتباك التي قد يعاني أو سيعاني منها أي مجتمع آخر لم يمارس أي خبرة تحديثية في الجانب الإداري أو الإقتصادي أو الثقافي أو لم يمارس حداً أدنى من الحراك المجتمعي باتجاه تملك جزئيات تحديثية ضمن منظومة التغيرات المجتمعية الهادفة إلى التمكن من إجتياز مراحل نهضوية إجتماعية وثقافية بمقدرة ذات فاعلية تضمن ليس فقط الحفاظ على الثوابت المجتمعية وإنما أيضا تحميها من أن تكون محل تهمة العائق للنهضة الشاملة.

اليمن بما لديها من إمكانيات غير مستغلة والتي منها الثروة البشرية والثروة الطبيعية والثروة الثقافية وما إكتسبته من مهارات إدارية ودبلوماسية بنيت على قدرات فذة أفلحت في تحقيق فارق نهضوي كبير يفسرها العدد من مظاهر التميز والتي من أهمها أولاً تملكها قدرات ومهارات وخبرات إدارية حديثة مكنتها من تملك مرونة استيعابية باتجاه إحتوى أي جديد من التحولات المتطورة في فن الإدارة والعمل الإداري، وثانيا تمكنها من تحقيق إنجازات تنموية إستراتيجية كبرى، وثالثا التمكن وبمهارة دبلوماسية عالية من تجنيب اليمن الإنزلاق في مخاطر كان من الممكن أن تكون ردود الأفعال أقل ما يمكن أن تكون نتائجها الإعاقة التامة للثقافة التنموية المستوعبة محليا إلى درجة البداهة، أو لنكتفي بالقول أن النتائج كان من الممكن أن تتمثل في عرقلة حادة للمسيرة التنموية ، ولذلك لا بد وأن يكون لليمن حضور فاعل سياسي وإقتصادي وثقافي في إطار التجمع بما يعنيه من إضافة واسعة إلى المحتوى السياسي والإقتصادي الذي تمتلكه أخواتها من دول المنطقة..

ويكفي أن نشير إلى الأهمية الإقتصادية والجيوبولوتيكية للإمتداد الجغرافي الذي لا جدال في أهميته سياسياً وإقتصادياً بمعايير معروفة محليا وإقليميا ودولياً وهو ما يعني أنه سوف يكسب التجمع بعداً سياسيا جديدا هاماً ينتج عن إكتمال المحتوى الجغرافي المحدد يتمكن التكتل من خلالها التباهي بإمتلاكه صيغة جديدة من الأمن والأمان والإحترام الدولي، كما سيكسب التجمع بعداً إقتصادياً هاما يتمثل في الاستغلال الاقتصادي لموانئه وخطوط مواصلاته ومنتجاته البحرية وإمكانياته النفطية والمعدنية بما يعني ذلك من إضافة إلى الامكانيات الاقتصادية لدى أخواتها في المنطقة سوف تصب مجمل نتائجها في تيار يسير باتجاه رفع مستوى معيشي لكل فرد داخل مكونات هذه المنظومة المجتمعاتية..

أما إقتصاديا سياحيا .. فإن اليمن قد حظيت بهبة منه سبحانه وتعالى تمثلت في أولا الوفرة الطبيعية والموصوفة بالجمالية الجاذبة خاصة للتيار العصري العارم المؤمن بضرورة الحفاظ على الطبيعة، وثانيا الوفرة المكتسبة تنموياً للمميزات والشروط السياحية على طول امتداد الخط المتسع من السهل الساحلي على البحر العربي وخليج عدن والبحر الأحمر وما تلتصق به من جزر كبيرة وفريدة في طبيعتها وغنى محتوياتها غير المتوفرة لدى أي من الدول في المنطقة، وهو أيضا ما يمثل إضافة كبيرة إلى الإمكانيات المتوفرة للتكتل تمكنه من إمتلاك شخصية دولية أكثر حصانة وقوة تخدم مكوناته العيش ضمن واقع أكثر قابلية للنهضة الشاملة وفي محيط يصبح أكثر أمناً وأماناً..

ولا يقل أهمية عن ما سبق تناوله فإن الاطروحة الثقافية اليمنية لا جدال أنها في غنى عن التعريف لعراقتها وعمقها التاريخي الممتد لآلاف السنين من المد الثقافي الذي ساهمت به في صناعة التحضر البشري والتي إنعكست اثارها الإقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر التاريخ الإنساني بدءاً ببناء السدود العظيمة وإنتهاء بالإنجازات التجارية لتغطي مجال جغرافي واسع ممتد جذوره إلى إندونيسيا وماليزيا وبقية دول جنوب وجنوب شرق آسيا وأما المعنى الثقافي في سياقه الجذوري السياسي فيعود تاريخه أيضا إلى الحضارات اليمنية القديمة منها ما هو منصوص عنها في قرآن الله العظيم ويسري نفس المنطق على الجانب الخلقي والسلوكي للشخصية اليمنية المشهود لها بالإيمان والحكمة من رسول البشرية محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبة وسلم..

وتتجلى أهمية انضمام اليمن إلى التكتل الخليجي في أنه:

أولاً: سوف يمثل إضافة زخم اقتصادي مباشر وغير مباشر ينعكس في كل ما سبق طرحه من تأثير إضافة ثروات يمنية غير مستغلة ومنها قوة بشرية تنبثق عنها قوة عاملة منتجة نشطة تتمتع بحيوية غير عادية يشهد لها تاريخ الأمم بما فيها دول المجلس، وهو ما يعني إقتصادياً الرفع من الكفاءة الإنتاجية داخل دول المجلس وزيادة معدلات ومستويات الإستهلاك ومن ثم الرفع من مستويات ومعدلات الإدخار والإستثمار مما يعني الدخول في مسارات ضمن دورات إقتصادية ولكن بحلقات متزايدة من معدلات النمو والتنمية ، وهذا يعني إضافات إلى القوة الإقتصادية لدى الأعضاء الآخرين خاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار الإمتيازات الإقتصادية الأخرى بتفاصيلها التأثيرية ضمن مفردات مسار التأثير والتأثر الناتجة عن الواقع العملي الممارسي الفعلي لحركة تلك المتغيرات داخل المكونات المجتمعية للمجلس..

وثانيا: سوف يصب في مسألة حسم التردد أو إنهاء الحيرة الإقليمية التي يتجاهلها الجميع وخاصة دول المجلس وهي المسألة المفروضة وبالتالي محسومة طبيعياً بحكم توفر عديد من القواسم المشتركة والمدعومة بعلامات استفهامية إقليمية ودولية حول كيفية قبول إستمرارية تجاهل أحد مفردات التكيف مع معطيات واقع دولي يسوده مفهوم البقاء للأصلح بغطاء تفسيري ومحتوى جوهري حديث يفرض قيماً تكتلية حديثة لا تبقى أو تتنكر أو تتردد عن إحتوى ما يمكن أن يمثل نقصاً أو حتى شكاً فيما يمثل علامة إستفهام حول عدم إحتوى مفردات أو معطيات مطلوبة لاكتمال النموذج التكتلي وهو ما يوجب الإحتضان الكامل لليمن ضمن هذا التكتل، وهذا السياق المنطقي لا شك في تناقضه أو تنافره مع الرأي التقليدي المتشبث بمعطيات تقليدية محتواها الاستمرارية بما هو معتاد من عدم التقبل لمن لم يحمل العامل المشترك من الهوية الاقتصادية المملوءه بخصوصيات فريدة الغنى المادي..

وثالثا : سوف يمثل إتماماً لصفقة اقتصادية سياسية وإجتماعية ثقافية تفيد الجانبين من حيث الظهور بمظهر جديد وحديث يعكس قدرات إستقرائية لمنظومة العمل المستقبلي ضمن معانٍ عظيمة توحي بوفرة عبقرية عربية لها طموحاتها المستقبلية المماثلة لتلك الموجودة لدى الآخر مما يساهم في اعادة بل وتثبيت صور لتاريخ المجد الاقتصادي السياسي والثقافي للأمة العربية المتوقع والمتوخي أن يحدد من سيادة إعتقاد هيمنة صياغات توقعية دولية جديدة تفترض ضمان نجاح الاستمرارية في التفوق ضمن مكونات مجتمعية تكتكلية حديثة صممت وشكلت في إطار معانٍ هدفية تمثل الهيمنة الاقتصادية وإن كان في سياق سلمي تكون أدواته ووسائله وسلاحه هي السلعة الاقتصادية..

ورابعاً: سوف يمثل اكتساحاً لحواجز سياسية اقتصادية ثقافية تقليدية ينتج عنها نقلة نوعية وفريدة للفكر والممارسة العربية تكتسب إلى جانب الميزات الاقتصادية السياسية احترام الآخرين لما يمثله هذا الحراك المجتمعاتي المتجاوب مع المتغيرات الدولية من يقضة عصرية تنسجم مع توقعات استقرائية عالية الفطنة والفراسة والمبنية على أسس استنتاجية علمية سليمة تفرض حتمية التسليم بمصداقية كاد اضمحلالها أو انقراضها سيصبح واقعا محتوماً عن امتلاك العرب لتاريخ حضاري ذي حضور عالمي ساهم في بناء الحضارة المعاصرة..

خامسا: سوف يساهم على الإثبات والبرهنة عمليا على استبعاد المبررات التقليدية القائمة على التخوفات من مفاهيم وحدوية أو تجمعية ، مما يعني إمكانية بروز طموح عربي من الممكن أن يكون بديلاً مغرياً في ظل واقع يأمل الجميع أن يكون مقدراً ومحترماً للنجاحات الاقتصادية القائمة على مبادئ وأسس علمية أضحت تطبيقاتها «التكنولوجية» مثار إعجاب إنساني لما نتج عنها من خدمات بشرية عظيمة أوجدت طموحات جديدة تحتم العمل في إطار السياق النهضوي الشامل، فالعقيدة والعقل والمنطق مجتمعة تؤكد صحة فرضية أهمية العمل ضمن هدف تطوري مجتمعي يضمن الإنضمام إلى واقع دولي يفرض التنافس العلمي التكنولوجي كحتميات بقاء بمستويات وإن كانت متفاوتة ولكنها توحي بضرورة العمل بجدية ضمن هذا السياق حتى لا يصبح البعض متخلفا عن ركب حضاري لا يرحم من يتخلف عن مواكبته..

وأخيرا الانضمام الكامل لليمن إلى المنظومة التجمعية الخليجية لا بد وأن يمثل قوة إضافية من الأداء السياسي الإقتصادي الإجتماعي الثقافي والذي سوف يعكس إستجابة ذكية بل عالية الذكاء لمتطلبات المنظور الحالي والمستقبلي الدولي وبما يكسب الإنسان من خيرات داخل هذه الجزئية التكتلية من المنظومة العربية الكبيرة للأسف، غير الفاعلة لظروف واقعها المتشرذم والمتجمد بما يغلب عليه من مفاهيم تقليدية بمستوى ومدى إتساع محتوى معد للمناورة في سبيل تناول موضوعات ظلت ولا زالت موضوعات جدلية حول كثير من المتغيرات المتعلقة بمفاهيم التغيير، وهو ما يعد مغايراً للواقع الجديد المتضمن للمعنى الممارسي للتكتل المجتمعاتي وما يتطلبه من ارادة توجب تكوينه واتباع سبل وطرق جديدة ترفع من مستوى الكفاءه العملية سواء للادارة أو الإقتصاد في إطار مفهوم إستراتيجي يصب باتجاه تحديد انجازات نهضوية يتطلع إلى تحقيقها جميع مفردات المكون الجديد المتوقع اداؤه في ظل مسيرة من الحراك الاجتماعي كمتطلب أساسي لإحداث تغييرات نهضوية مجتمعية شاملة تغذيها مفردات حديثة من منظومة متغيرات تعكس إفرازات علمية أيضا حديثة تتمكن من الدفع بالمستوى النهضوي المجتمعي إلى مستويات أكثر حداثة من التطور يحمل أبعاداً من مفردات التناول المستقبلي لمسألة التحديث بمستويات أكثر مرونة من أعمال الفكر والممارسة في إطار مفهوم الاستمرارية التحديثية النهضوية المجتمعية..

وعموما فإن الواقع الدولي الجديد سواء بمفهومه القيادي في صياغته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو بمفهومه التنموي اصبح يحتم المفهوم التكتلي كخيار يتضمن في مجمله حتمية تأسيس تجمعات تؤدي إلى إنجازات إقتصادية هائلة، ولذلك فإن التوصية هنا تتمثل في قيام تكتلات عربية دون شروط مسبقة وبناء على مفاهيم تقييمية سليمة غير متحيزة ، وفي النموذج الخليجي المتوقع احتضانه للمجتمع اليمني كأحد المكونات المضافة الهامة مثال واعد ومتميز يتوقع أن يؤدي إلى التحسين أو التطوير المستمر للمستوى الحياتي للفرد والمجتمع داخل وبين مكونات هذا التجمع..

ali alhageri 2 @hotmail. com
●جامعة صنعاء